الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الاثنين ١ نيسان ٢٠١٩ | الموافق ٢٥ رجب ١٤٤٠ هـ | العدد ٣١٢٢ السنة الثالثة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | April 1, 2019 | No. 3122 | 13th year

٧٠٠ شخص خرجوا من «الركبان» منذ شباط والأوضاع تتدهور

| حمص- نبال إبراهيم

كشفت مصادر خاصة لـ«الوطن»، أن عدد المدنيين الذين خرجوا من مخيم «الركبان»، منذ شهر شباط الفائت وحتى تاريخه، تجاوز الـ٧٠٠ شخص، وكانت أكبر دفعة تلك التي خرجت خلال الأسبوع الماضي وبلغت ١٥٠ شخصاً.

وقالت المصادر: إن الأوضاع في المخيم باتت مأساوية، في ظل انعدام معظم سبل العيش والرعاية الصحية، وفقدان حليب الأطفال، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تعمل على احتكارها المجموعات الإرهابية المسيطرة والمدعومة من أميركا».

وأشارت إلى أن الدولة السورية وبالتعاون مع الجانب الروسي، تعمل من أجل إنهاء معاناة المدنيين، والوصول إلى تفكيك المخيم وعودة نازحيه إلى مناطقهم وقراهم.

حماس تسعى لإعادة علاقاتها: موقف دمشق لم يتغير من فلسطين

| وكالات

أقرت «حماس» على لسان نائب رئيس المكتب السياسي للحركة «صالح العاروري» بأن سورية بحجمها وثقلها وتاريخها وموقعها من القضية الفلسطينية، ليست شيء يمكن تجاوز حضوره وتأثيره في القضية الفلسطينية، ومواقف دمشق لم تتغير من قضية فلسطين، وهي تقف في مواجهة المشروع الصهيوني».

وبحسب موقع «الميادين نت» ذكر العاروري، أن «العلاقة بين سورية وحماس مرّت في السنوات الأخيرة بظروف استثنائية»، معرباً عن أمله أن «تعود العلاقة مع سورية قريباً».

وأكد العاروري، أن حزب الله له تاريخ عريق و«إنجازات رائعة ضد «إسرائيل»، وقال «نلتقي معه على أهمية أن يكون هناك أعلى قدر من التنسيق».

يوم الأرض

بنت الأرض

لابدّ للمراقب لأحداث يوم الأرض، يوم السبت في ٣٠ آذار الماضي من أن يعيد حساباته وتفكيره وتقييمه لمعظم المسلمات التي آمن بها بديهياً منذ نعومة أظفاره. ذلك لأن منظر الفلسطينيين يخرجون وأطفالهم عزل من السلاح يتحدّون الموت والفقد ليقولوا للعالم هذه أرضنا وسوف نقضي في سبيلها في حين يرزح معظم العرب الآخرين تحت كاهل مفاهيم وابتزازات دولية لن تقودهم إلا إلى مزيد من الخسران والهوان. أطفال ونساء ورجال وشيوخ يدفعون بدمهم ثمن أرض عزيزة عليهم ليورثوها لأولادهم وأطفالهم، في حين يجلس أصحاب القرار على الكراسي الثمينة ويطؤون السجاد الأحمر دلالة على قيمة الخدمات التي يقدّمونها لشعوبهم، في حين هم يطبّعون مع عدو شرس مجاناً، فيدعمون غطرسته ضد ذلك الشعب الشقيق الأعزل ويوهمون أعتى أعداء العروبة والإسلام أنهم بجرّة قلم قادرون على تغيير التاريخ والجغرافيا، بما يخصّ أشقاء لهم أيضاً في الجولان وبلاد الشام. والمراقب المتبصّر لهذه الأحداث يتساءل أين حدث الخطأ الأكبر وما الانزلاقة التي أدت إلى كلّ هذا الانهيار وأين حصلت في التاريخ ولماذا لم تتم معالجتها في حينه أو بعد حين؟؟

مهما كانت القرارات التي توصلت إليها القمة العربيّة في تونس بشأن الجولان أو بشأن فلسطين، فإنّها لاشكّ كسابقاتها ستبقى حبراً على ورق وستعبّر عن مواقف لفظية لا مرتسمات لها على أرض الواقع، وأكثر من يعرف هذه الحقيقة هو العدو الصهيوني نفسه والذي لا يقيم وزناً لكلّ تصريحات وقرارات وبيانات هؤلاء، ولكنّه يخشى الروح المقاومة التي تولد مع ابن فلسطين أو ابن الجولان لأنه يعلم أن هذه الروح هي التي تهدّد كيانه واستيطانه واستعماره لأرضنا ولمقدساتنا. ولهذا فهو لا يحتجّ يوماً على اجتماع عربيّ أو تصريحات عربيّة ولكنّه يرتكب جريمة القتل بحقّ طفل أعزل يرفع علم فلسطين وبحقّ ممرضة تنقذ جرحى وبحقّ أم ترضع أطفالها حليب العزّة والإباء ويستمرّ في قضم الأراضي دفعة بعد دفعة مطمئناً إلى أن كلّ الأحاديث والتهديدات التي تطلق ممن يسمّون أنفسهم حكاماً هي للاستهلاك المحلي فقط ولذرّ الرماد في العيون ولخلق الوهم أن هؤلاء المسؤولين عن قضايا الأمة جديرون بحملها في حين هم في الواقع لا علاقة لهم بمصائر وقضايا البلدان والشعوب بل يمثلون دوراً يرضى عنه أسيادهم ويوهم شعوبهم أنهم على قدر المسؤولية وأنّهم يفعلون كلّ ما يستطيعون من أجلها ومن أجل مستقبل أفضل لها.

غريب أن يصادف يوم الأرض انعقاد ما يسمى قمة عربيّة وأن يسيل الدم الفلسطيني على أرض فلسطين دون أن يلحظ من يفترض أنهم يجلسون في القمة بأن أول واجباتهم هي اتخاذ الإجراءات التي تحفظ هذه الدماء والتي توفّر على الأطفال والشباب والأسرى الدفع بحياتهم من أجل قضية تخلّى عنها المعنيون بها والذين يمتلكون كلّ وسائل الدفاع عنها تاركين قضية بهذا الحجم وهذه الأهمية لهم جميعاً كي يتمّ التصدّي لها بأيد مكبّلة في السجون الإسرائيلية وصدور عارية على أرض فلسطين. لماذا إذاً لا نفرش السجاد الأحمر لهؤلاء الأسر والشباب المتمسكين بالأرض والقابضين على الجمر بدلاً من الذين يجلسون في اجتماعات تسمّى اجتماعات قمم ولكنّها لا تلامس ضمائر شعوبهم ولا جوهر قضاياهم ولا الحفاظ على كراماتهم من قريب أو بعيد؟

أين الخطأ الجسيم في هذه المعادلة التي تكاد تكون فريدة من نوعها في العالم والتي تكاد تكون أساس البلاء وسبب الاستهتار بأمّة الضاد والتطاول على حقوقها وحقوق أبنائها، ما المعادلة التي حوّلت هذا الشعب إلى مسؤول عن نفسه وعفت من يدعون المسؤولية عنه من أي التزام شرعي أو قانوني أو أخلاقي اتجاه الرعيّة؟. هل هي أزمة قيادة أم أزمة آليات أم أزمة تاريخ تاه في الاتجاه الخطأ ولم يعد أحد قادراً على تصحيح وجهته ومرتسماته ومستقبل تحركاته؟

جمعني يوماً ما غداء عمل مع وزير خارجية (ألمانيا الغربيّة في ذلك الحين) يوشكا فيشر وكنت أتحدث معه عن الحقّ الفلسطيني وعن العلاقة الألمانية الإسرائيلية التي تقضّ مضاجع الفلسطينيين علماً أن الفلسطينيين لا علاقة لهم أبداً بما ارتكبته النازية بحقّ اليهود، فلماذا يدفعون ثمن جريمة تاريخية لا علاقة لهم بها من قريب أو بعيد. فأجابني فيشر بغض النظر: «عمّا تقوم به ألمانيا لإسرائيل أو يقوم به أي بلد في العالم دعيني أقل لك لو كان لدى الفلسطينيين نيلسون مانديلا لكانوا حققوا دولتهم المنشودة منذ زمن». أي إن فيشر قال لي توقفوا عن وضع اللوم على الآخرين لأن الأزمة في القضية الفلسطينية هي أزمة قيادة. وقياساً على ذلك أتساءل هل الأزمة على معظم الساحة العربيّة هي أزمة قيادة ولذلك نشهد اجتماعات وزراء وعقد قمم وفي المقابل تطاول على الجولان العربيّ السوريّ المحتلّ وسفك للدم الفلسطيني ودعم للإرهاب والمحتلين للأراضي السورية وتجرؤ على كلّ المتمسكين بخياراتهم العروبية وانتماءاتهم القومية؟ أم إن الأمر أبعد من ذلك بكثير وهو تخلّي أصحاب المسؤولية عن أن يكونوا أصحاب قضايا وتحوّلهم إلى خائفين وتابعين لدوائر تبتزهم وتهددهم فيستكينون لها بدلاً من أن يعودوا إلى تراب أرضهم وأحلام أطفالهم وعنفوان شبابهم ليستمدوا منها القوّة والعون ولتبقى أرضهم عزيزة عليهم يدافعون عنها بالقرار الحرّ المستقل وكلّ ما يتطلبه تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع من تضحيات بدلاً من أن تكون قرارات التطبيع مجانية وتضحيات الأهل في الجولان وفلسطين وأيّ بقعة أخرى من هذه الأرض المقدسة مجانية أيضاً لن تتمكن من تغيير المعادلة جذرياً لأنّها معزولة عن أصحاب الشأن الذين بيدهم الحل والربط والمال والسلاح. متى يعود الذين يعتلون الكراسي الفخمة ويسيرون على السجاد الأحمر ليكونوا أصحاب قضية قولاً وفعلاً منذورين لقضايا شعوبهم ولحرية أرضهم وكرامة بلدانهم؟

«النصرة» تشكل «مجلس شورى» لترسيخ «شرعيتها»!

محاولات الخرق والتسلل تتجدد والجيش يستهدف إرهابيي الشمال

| حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي

بعد الضربات الموجعة التي وجهها الجيش السوري لإرهابيي الشمال، ساد الهدوء الحذر أرياف حماة وإدلب لبعض الوقت، لكن الأمر سرعان ما تبدد، مع معاودة التنظيمات الإرهابية محاولات الخرق والتسلل، الأمر الذي استدعى رداً جديداً من وحدات الجيش المنتشرة بمحيط قطاعي حماة الشمالي والغربي وإدلب الجنوبي والشرقي من المنطقة «المنزوعة السلاح».

مصدر إعلامي بين لـ«الوطن»، أن مجموعات من «الحزب الإسلامي التركستاني» الإرهابي، حاولت التسلل نحو حواجز للجيش بسهل الغاب الغربي من محاور الحويجة والشريعة والحوير، ولكن محاولاتها باءت بالفشل، حيث استهدفتها وحدات عسكرية بالأسلحة المناسبة.

وفي السياق استهدف الجيش بمدفعيته تحركات للإرهابيين في أطراف خان شيخون والخوين بريف إدلب، بعد محاولاتهم التسلل نحو نقاطه بأطراف هذا القطاع.

على صعيد آخر شجعت السياسة التركية المتراخية والمتخاذلة، «جبهة النصرة» على اتخاذ مزيد من الخطوات لتثبيت سيطرتها على مناطق نفوذها في إدلب والأرياف المجاورة لها، فعمدت إلى تشكيل ما يسمى «مجلس شورى» بغية تظهير «شرعيتها» في فرض هيمنتها.

أحد عناصر الجيش العربي السوري يجهز المدفعية لاستهداف الإرهابيين في ريف إدلب (أ ف ب – أرشيف)

مصدر إعلامي معارض مقرب من «النصرة» بين لـ«الوطن»، أن ما يدعى «المؤتمر العام»، الذي شكله الفرع السوري لتنظيم القاعدة، وانبثقت عنه «حكومة الإنقاذ» التابعة له، شكل «مجلس الشورى» المؤلف من ١٠٧ أشخاص من السياسيين والمدنيين من ذوي الخلفيات العسكرية، يمثل ٥٥ منهم المناطق الجغرافية في محافظة إدلب وأرياف حماة الشمالي وحلب الغربي والشمالي، على حين يمثل ٢٣ منهم نازحي باقي المحافظات و٢٩ شخصاً يمثلون عشائر ونقابات.

ولفت المصدر إلى أنه وعلى الرغم من أن المجلس بمثابة «سلطة تشريعية»، إلا أنه صوري ويستهدف إيجاد إدارة مدنية وعسكرية موحدة شمال ووسط البلاد في مناطق سيطرة «النصرة».

وقال المصدر: إن رد فعل تركيا الوحيد حيال أطماع «النصرة» في تثبيت وجودها، هو منع «الحكومة المؤقتة»، التابعة لـ«الائتلاف السوري» المعارض الموالي لأنقرة، من المشاركة في أي جهود يبذلها الفرع السوري لـ«القاعدة»، لتشكيل سلطات مدنية أو «تشريعية»، وحض بعض «المجالس المحلية»، التي خضعت معظمها إلى هيمنة وإدارة «النصرة»، على رفض الاعتراف بأي هيئات أو تشكيلات صادرة عنها.

ورأت مصادر محلية في إدلب لـ«الوطن»، أن مضي «النصرة» في سياستها فرض نفسها لاعباً وحيداً في إدلب وجوارها، يتماشى مع رغبة تركيا في تأخير وعرقلة تطبيق بنود اتفاق «سوتشي» بين الرئيسين الروسي والتركي والخاص بـ«المنطقة المنزوعة السلاح»، التي تشهد تصعيداً متواصلاً تمارسه التنظيمات الإرهابية، بحق المناطق الآمنة ومواقع الجيش العربي السوري فيها.

بوتين: قوى الإرهاب في سورية تتعرض لضربات ساحقة

«إعلان تونس» يستذكر الجولان والقدس ويتناسى التطبيع

| وكالات

حضر «الجولان» بقوة، وغابت سورية مجدداً عن القمة العربية بنسختها «التونسية»، والتي لم تتمكن حتى من التوصل لاتفاق على مكان انعقاد القمة المقبلة بدورتها «٣١»، ولم تتمكن من إعلان موقف واضح تجاه عمليات التطبيع المعلنة والمتواصلة.

البيان الختامي للقمة العربية، خرج بما سمي «إعلان تونس»، الذي تلاه وزير خارجيتها خميس الجهيناوي، والذي أكد «أن أي قرار أو إجراء لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للجولان، غير قانوني ولا يترتب عليه أي أثر قانوني»، وأضاف البيان: «نؤكد على الدعم العربي الكامل لحق سورية في استعادة هضبة الجولان المحتلة، كما نؤكد رفضنا للخيارات العسكرية التي تزيد من تعقيد الأزمة ومعاناة الشعب السوري، ونؤكد أهمية الدور العربي لمساعدة سورية في الخروج من الأزمة الراهنة».

ودعا «إعلان تونس»، «المجتمع الدولي لمواصلة دعم وكالة «أونروا»، وتأمين الموارد والمساهمات المالية لأنشطتها، لتتمكن من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، مجدداً التأكيد «على رفض جميع الخطوات الأحادية التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي للقدس الشرقية»، داعياً «المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتحمل مسؤوليته، لتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، ووضع حد لاعتداءات إسرائيل».

وطالب «إعلان تونس»، دول العالم بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل سفاراتها إليها، مشدداً على أن الدول العربية «تجدد إدانتها لقانون القومية باعتباره تكريساً للعنصرية».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعتبر في برقية تحية للمشاركين في القمة، أن «العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تخوض امتحاناً صعباً من نزاعات مسلحة، وتفاقم التهديد الإرهابي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية».

وأضاف وفق موقع «روسيا اليوم»: إن «روسيا تنطلق من ضرورة تسوية الأزمات في المنطقة بالطرق السياسية الدبلوماسية، واستناداً للقانون الدولي ومبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وهذا ينسحب بالكامل على سورية، حيث تتعرض قوى الإرهاب لضربات ساحقة، بفضل الجهود الروسية لحدّ كبير».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أشار في الكلمة الافتتاحية لأعمال الدورة الثلاثين للقمة العربية، إلى أن «هناك خطر أزمة إنسانية كبيرة في سورية»، وأضاف: «نؤكد على أهمية ووحدة الأراضي السورية بما في ذلك الجولان السوري».

على خط مواز، قالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيدريكا موغيريني، في كلمتها، وفق «سبوتنيك»: «يجب العودة إلى حدود ٦٧ والقدس عاصمة للدولتين»، كما أكدت مجدداً موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لضم الجولان المحتل إلى «إسرائيل»، لافتة إلى أن الاتحاد يسعى إلى حل في سورية يكون سلمياً ومستداماً، وتابعت: «يجب أن نبحث على حلول في سورية وليبيا وفق القرارات الأممية».

يجب أن توضع في مكانها الصحيح

خميس: مليارات تصرفها الدولة على التدخل الإيجابي

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن هناك مليارات الليرات تصرفها الدولة على آليات التدخل الإيجابي لإحداث توازن بالأسواق، مؤكداً أن هذه المبالغ يجب أن تصوب وتوضع في مكانها الصحيح وضمن القنوات اللازمة لكي تلامس معيشة المواطن.

ووافق المجلس في جلسته أمس على قائمة المستوردات التي حددتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين والمواد الأولية اللازمة للصناعة بالسعر الرسمي، مؤكداً ضرورة إرسال قائمة بالمستوردات إلى وزارة التجارة الداخلية ليتم تسعير هذه المواد بما يتناسب مع سعر التمويل عند طرحها في الأسواق.

وخلال الجلسة شدد خميس على ضرورة أن تعزز «التجارة الداخلية» خطوات عملها الإيجابية وأن توظف عائداتها في استثمارات ذات جدوى اقتصادية عالية لتكون مؤسسة اقتصادية قوية تسهم في تلبية احتياجات المواطن.

وأكد وزير الاقتصاد سامر الخليل أنه تم تقييم حجم الإجازات الممنوحة لغايات الاستيراد خلال الربع الأول من العام الحالي.

(التفاصيل ص٦)

وصل إلى ٥٥٠ ليرة في «السوداء»

الكيلاني: استقرار الدولار مهم لانتعاش الاستثمار

| عبد الهادي شباط

اعتبر رئيس جمعية المحللين الماليين السورية إحسان الكيلاني أنه من غير الصحي الفارق بين سعر الصرف بالنشرة الرسمية وسعره بالسوق السوداء الذي وصل إلى ١٢٠ ليرة زيادة لمصلحة «السوداء»، موضحاً أنه يفتح الباب للتلاعب والفساد وخصوصاً لدى بعض المصارف التي تمول المستوردات.

وأكد مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» أمس أن سعر صرف الليرة مقابل الدولار تراجع بشكل طفيف ليصل مستواه بالمتوسط عند ٥٤٥ ليرة للشراء وعند ٥٥٠ ليرة للمبيع، في حين استقر الرسمي عند ٤٣٦ ليرة مقابل الدولار الواحد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الكيلاني أن ثبات سعر الصرف عند مستوى معين هو عامل مهم وأساسي لانتعاش التجارة وتشجيع الاستثمار.

(التفاصيل ص٦)

«نيويورك تايمز»: جدول الانسحاب الأميركي من سورية سيبقى مطاطاً

«الأسايش» تمنع المساعدات عن متضرري «تل حميس» بريف الحسكة

تضرر المنازل والمناطق الزراعية في ريف الحسكة جراء الهطولات المطرية الغزيرة (عن الانترنت)

| الوطن- وكالات

منعت ميليشيا «الأسايش» الكردية دخول قافلة الإغاثة الإنسانية القادمة من مدينة الحسكة، من الوصول إلى مستحقيها من الأهالي في بلدة «تل حميس» والقرى التابعة لها.

وبين مصدر إعلامي لـ«الوطن» بأن القافلة أجبرت على العودة إلى منطقة دوار زوري القريبة من مطار القامشلي، بانتظار تبدل موقف الميليشيات، التي رفضت أيضاً إدخال المساعدات إلى القرى التابعة لكل من الجوادية وتل براك بريف الحسكة، حيث كان من المقرر أن تتحرك اليوم (الإثنين).

وسيرت منظمة «الهلال الأحمر العربي السوري» بالتعاون مع «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» صباح أمس، قافلة مساعدات إغاثية إلى منطقة تل حميس بمحافظة الحسكة، لتقديمها للأهالي المتضررين من الفيضانات التي تعرضت لها المنطقة جراء الأمطار الغزيرة.

وتضمنت القافلة ٣٠٠٠ بطانية و١٥٠٠ فرشة و٣٠٠٠ سلة غذائية و٥٠٠ خيمة برفقة ٣٠ متطوعاً، من وحدة الاستجابة للكوارث بفرع «الهلال الأحمر العربي السوري» في الحسكة.

وأدت الهطلات المطرية الغزيرة التي تشهدها المحافظة منذ الـ٢٧ من آذار الجاري إلى تشكل السيول والأودية، ولاسيما في المنطقة الممتدة بين ريف مدينة المالكية مروراً بمناطق الجوادية والقحطانية واليعربية، وانتهاء بريف ناحيتي تل حميس وتل براك.

على صعيد آخر قتل وجرح عدد من المدنيين ومسلحين لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، بانفجار سيارة مفخخة شرق دير الزور، بحسب ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن «مصادر محلية».

إلى ذلك كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن خطة أميركية لخفض قواتها المحتلة في سورية إلى ٤٠٠ جندي، بحلول خريف عام ٢٠٢٠!

وقالت الصحيفة، وفق مواقع إلكترونية معارضة: «إن القوات الأميركية بدأت بسحب معداتها وجنودها من سورية تنفيذاً لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي تضمن حينها «سحب سريع» للقوات من سورية، قبل أن يتراجع في شباط ويعلن مسؤولين في إدارته عن إبقاء ٤٠٠ جندي»، ٢٠٠ في شمال شرق البلاد و٢٠٠ في قاعدة التنف شرقاً.

وأشارت الصحيفة الأميركية، إلى أن «الجدول الزمني الجديد، سيمنح إدارة ترامب وقتاً أطول للتفاوض مع الحلفاء الأوروبيين، الذي قالوا أنهم لن يبقوا في سورية في حال سحبت الولايات المتحدة جميع قواتها من هناك، كما سيتيح الوقت الجديد، للتوصل لتفاصيل «المنطقة الآمنة» التي من المزمع إنشاؤها داخل الأراضي السورية»!

ولفتت الصحيفة إلى أن المسؤولين العسكريين قالوا: إن جدول الانسحاب هذا، سيبقى مطاطاً.

السؤال لا يزال برسم بنك سورية الدولي الإسلامي:

ما مصير ١٣٥ مليار ليرة وهل حقاً أقرضت لمصلحة جهة واحدة؟

| الوطن

لا تزال «الوطن» تترقب جواب بنك سورية الدولي الإسلامي حول مصير مبلغ القروض الإجمالية المقدّر بنحو ١٣٥ مليار ليرة سورية التي منحها البنك لجهة واحدة، حتى لو كان ذلك عبر مجموعة من الشركات والأشخاص المرتبطين بالجهة أو العميل ذاته.

وتتساءل «الوطن»، كما يتساءل كثيرون عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي وفي مجتمع المال والأعمال السوري: ما مصير مبلغ الـ١٣٥ مليار ليرة سورية؟ وهل فعلاً تم إقراضها لشخص سامر الفوز من خلال شركاته المتعددة؟ لكنها في النهاية صبت في مصلحته؟ وهل فعلاً تم اتخاذ الإجراءات الكافية للتدقيق في البيانات والمعطيات الخاصة بعمليات الإقراض بما لا يخالف القوانين والأنظمة النافذة في سورية والعالم تجاه إدارة المخاطر وتجاوز سقوف الإقراض؟ وماذا عن معلومات باتت متداولة وتأكدت منها «الوطن» عن استقالة أعضاء في مجلس الإدارة احتجاجاً على عدم وضع إدارة البنك هؤلاء الأعضاء بالصورة الصحيحة والكافية في معرض إقراضها لهذه الشركات؟

كما تسأل «الوطن»: ما الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الرسمي سواء من مصرف سورية المركزي أو من الحكومة أو من الأجهزة الرقابية والوصائية الأخرى لإظهار حرص الحكومة على أموال المودعين؟ وبالتالي، أين هي الضمانة الحقيقية لهذه الأموال في حال ثبت أن إقراضها تم بشكل غير واضح، الأمر الذي قد ينذر ويؤشر إلى أن هناك لبساً في ما حصل في إدارة المصرف.

وكانت «الوطن» نشرت منذ أيام ما يتم تناقله في الأوساط التجارية والمصرفية من معلومات شبه مؤكدة عن أن عملاء محددين يتقاسمون إيداعات البنوك لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم، كما أفادت المعلومات التي وصلت إلى «الوطن» بأن جهة استثمارية واحدة اقترضت من «مصرف سورية الدولي الإسلامي» من خلال عدد من الشركات التي تتبع للجهة ذاتها ما يقارب تسعة أضعاف رأسمال المصرف، البالغ ١٥ مليار ليرة، ونحو ٣٦.٨٧ بالمئة من إجمالي موجودات البنك في نهاية عام ٢٠١٨، حيث بلغت ٣٦٦.١٧ مليار ليرة سورية، علماً بأنه وفق قرار مصرف سورية المركزي رقم ٣٩٥ للعام ٢٠٠٨، يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات التي يمكن منحها لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة «ذات علاقة» من الأشخاص نسبة ٢٥ بالمئة من مجموع الأموال الخاصة الصافية.

وسارع المصرف للرد على ما نشرته «الوطن» بالتأكيد على صحة إجراءاته وعدم مخالفته للقوانين والأنظمة من دون أن ينفي صراحة إقراضه لهذا المبلغ ولمصلحة عميل واحد، الأمر الذي يدفعنا للسؤال من جديد، ونرجو أن يكون الرد هذه المرة من مصرف سورية المركزي الضامن لحقوق المودعين والأموال العامة.